

حقيقة الوضع العربي الراهن : قوى الصراع وشروط البديل القومي

ما أكثر ما يتعرض له تحليل الأوضاع العربية الراهنة من أخطاء وتشويهات وتحريفات على يد بعض القوى التقدمية العربية نفسها، سواء تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية أو بمسألة الحريات الديمقراطية في الاقطار العربية أو غيرها من القضايا. ومن الثابت أن هذه التحريفات ليست صادرة عن نقص في المعطيات، بقدر ما يفسرها غياب الفهم الملموس لتناقضات الواقع العربي أو التعامل الانفعالي المجرد معها تارة، وتارة أخرى يفسرها الجري والانسياق وراء الكسب الرخيص من هذا النظام أو ذاك، ومن ثم تكييف النظرة الى الوضع العربي كله بما يخدم مصلحة الكسب تلك، مما يؤدي حتما الى السقوط في نهج التحريف والتمجيد الرخيص، وتغيب بذلك أو تنقلب روية الدوافع السياسية - أي التطبيقية في آخر المطاف - التي تكمن وراء الخطط أو التطورات السياسية على الصعيد العربي، ويتحول التحليل السياسي الى

تبرير أديولوجي مهما اجتهد أصحابه في تغليفه بمظاهر " الواقعية المرحلية " أو " الموضوعية الصحفية " أو غيرها من الاغلفة .

لذلك لن نتناول في هذه الدراسة الوضع العربي من زاوية تقييم المستجدات فقط - جريا على العادات السائدة - بل سنركز قبل كل شيء على تثبيت منطلقات التحليل الاساسية، اذ لن يقدر لنا فهم حقائق الوضع العربي الراهن دون الاستناد الى تحليل اساسي لطبيعة القوى المتصارعة في الوطن العربي، ومن ثم طبيعة الصراع نفسه .

ان التناقض الاساسي في الوطن العربي هو التناقض بين الطبقات الحاكمة في طرف والطبقات الشعبية في الطرف الاخر. وهذا هو الاساس الحقيقي لتحليل الاوضاع السياسية الراهنة على الصعيد القومي. على ان هذا الصراع التناحري الاساسي يحمل في طياته ابعادا متعددة، نظرا لوجود الهيمنة الامبريالية في صلب الهيمنة الطبقيّة، ولما يترتب عن ذلك من تداخل وتشابك بين مهام التحرر الوطني ومهام التحرر الاجتماعي. ذلك ان تحالف الطبقات الرجعية العربية مع القوى الامبريالية هو في جوهره ضرب سافر للسيادة الوطنية، وهو يكتسي في كثير من الحالات صبغة الحماية الامبريالية المباشرة للعديد من المصالح والمواقع والمناطق والانظمة . . التي تعتبرها الامبريالية حيوية بالنسبة اليها .

واقع التبعية : اساس الوضع العربي

ان التبعية الاقتصادية المتنامية في جل الاقطار العربية قد جعلت من هذه الاخيرة محطات للمراكز الرأسمالية الغربية الكبرى، ومن الوطن العربي ككل مصدرا للطاقت والخيرات واليد العاملة الرخيصة . . التي تشرف الطبقات الحاكمة على تنظيم نهبها وتحويلها الى العراكن الامبريالية. ومن ثم، فان استمرار واقع التبعية وتعميقه هو شرط استمرار وجود وهيمنة تلك الطبقات وأنظمتها السياسية، في اطار تحالفها مع قوى النظام الرأسمالي الدولي .

فاذا كانت لكل دولة - او مجموعة دول - عربية خصوصيات مميزة، فانها

جميعا تخضع لمحيط واحد ولمنطق واحد في التطور، اذ أن هناك محددات وعوامل اقتصادية مشتركة تمسها بشكل مباشر، وعلى رأسها تكاثف الهيمنة الاقتصادية الامبريالية، اشكالات الفائض النفطي وتوزيعه، تفكك بنيات الانتاج واحتدام أزمتهما وتعمق التبعية الغذائية بوجه خاص، ضغط النزاعات المسلحة والاعتبارات الاستراتيجية فضلا عن البعد الاقتصادي المتميز للصراع العربي / الاسرائيلي .

ومن المؤكد أن هذه المحددات قد اشدت تأثيرها مع مطلع الثمانينات التي تبدو بداية لتحول نوعي في اتجاه الانهيار والانسداد الاقتصاديين، بعد تراكم العوامل الداخلية والخارجية التي تحكمت في الاتجاهات الكبرى للمرحلة السابقة وتحددت بها السمات الرئيسية للاوضاع العربية السائدة حاليا . وهكذا، فلكي نفهم هذه السمات على ضوء التطورات السابقة، لا بد من تسجيل حصيلة السبعينات التي شكلت بدايتها هي نفسها تدشيننا لعهد اقتصادي جديد دعائمه الاساسية هما النقط و"الانفتاح" الاقتصادي في ترابطهما الوثيق، وذلك على انقراض المرحلة الوطنية السابقة التي كان جمال عبد الناصر رمزا قوميا لها. ومن هنا يمكن ادراك الدلالات المتكاملة لعدد من التطورات السياسية التي شهدتها تلك الفترة الفاصلة: انتهاء تجربة بن صالح في تونس منذ أواخر ١٩٦٩، قيام الحركة "التصحيحية" في سوريا عام ١٩٧٠ بقيادة حافظ الاسد وتصفية مكاسب النظام الوطني السابق هناك، مجازر أيلول ١٩٧٠ في حق الفلسطينيين من طرف النظام الاردني وتوجه هذا الاخير نحو سياسة اقتصادية أكثر "ليبرالية"، الخ ..

ولعل سنة ١٩٧٣ هي التي طبعت بشكل خاص انطلاقة تلك المرحلة الجديدة فهي سنة حرب التحريك مع اسرائيل - وكانت الشرط السياسي للتوجيه الاقتصادي الجديد في مصر - وسنة ارتفاع النفط الذي سيقطب ميزان القوى بين الدول العربية ويغير الوزن الاقتصادي والاستراتيجي لمنطقة الشرق الاوسط بكاملها. وادا كانت سياسة "الانفتاح" الاقتصادي قد برزت بكافة مظاهرها وأبعادها وبشكل منهجي في مصر منذ انقلاب السادات عام ١٩٧١، فانها شملت بلدانا أخرى كالمغرب (خاصة مع قانون الاستثمارات الاجنبية وسياسة "المغرية" وارتفاع سعر الفوسفات) وشكلت اتجاها غالبا في جل الاقتصاديات العربية التي دخلت عهد "اللاتخطيط" وتقوية الاندماج والتبعية للنظام الرأسمالي الدولي، بما يقتضيه ذلك من "تحرير" التجارة الخارجية

وتخفيض قيمة العملة، ومنح كافة التسهيلات للراسمال الاجنبي والشركات متعددة الجنسيات، وتشجيع القطاع الخاص مع تحويل دور القطاع العام في اتجاه خدمة الاسواق الخارجية .

في الوقت نفسه، مكن الارتفاع الهائل للعائدات النفطية من زيادة حجم الاستيراد والاستثمارات في البلدان المصدرة للنفط. وفي البلدان الاخرى، سمح بتنشيط سياسة الاندماج في شبكة الرساميل النفطية، اما بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة البنوك والمؤسسات المالية العالمية، مقابل تنظيم هجرة اليد العاملة العربية الى البلدان المنتجة للنفط. ولقد أدى تكثيف الهجرة هاته وحركة الرساميل النفطية الى تقوية الارتباط المتبادل بين الدول "الغنية" والدول "الفقيرة" في الوطن العربي، ولكن في نطاق تبادل المصالح والضمانات بين الانظمة وليس على قاعدة التعاون الاقتصادي بالمعنى المنهجي للكلمة .

ويبقى الوجه البارز في حصيلة "سنوات النفط والانفتاح"، هو تعمق التبعية ازاء المراكز الامبريالية، في خطوط لتزايد العائدات النفطية نفسها، وتعطيل قواعد الاقتصاد المنتج والموجه لتلبية الحاجيات الداخلية الواسعة، وهذا ما يتجلى بصورة خاصة في تفاقم الازمة الزراعية والتبعية الغذائية التي تشكل ظاهرة عامة في الوطن العربي . وكل هذا يضع علامة استفهام كبرى حول معنى كلمة "التنمية" التي ترددها أجهزة الاعلام الرسمية العربية ليل نهار . فاذا كانت معدلات الاستثمار قد عرفت ارتفاعا هاما ومضطردا بالنسبة للمنتوج الداخلي الخام في اغلبيية البلدان العربية، فانها ان كانت تشير الى شيء، فهي تشير أولا الى هزالة فعالية الاستثمار نفسه، والى أن ارتفاع الاستثمار غالبا ما يعني ارتفاع التبذير، خاصة في القطاع الصناعي، ذلك أن التصنيع جاء "بالضرورة خاضعا لعلاقات التقسيم الدولي للعمل ومتعارضا مع اوليات مبادئ الاستثمار الرأسمالي المنتج . وبدل أن يجذب رؤوس الاموال المحلية والعالمية، أصبح يشكل بالوعة تلتهم بدون توقف الاموال وساعات العمل والخبرات دون أن يقدم أية نتائج اقتصادية فعلية على صعيد ازالة الفقر أو ردم الهوة التي تفصل بين المداخيل الفردية وتدمر أساس وحدة الجماعة القومية ذاتها" . (د . برهان غليون : "جذور الازمة الراهنة وضرورة المعالجة النظرية"، الباحث، العدد : ١،

الدولة وتعمق الفوارق الطبقية

ان الظاهرة البارزة التي طبعت السبعينات وزادت وتاثرها منذ بداية العقد الحالي هي بكل تأكيد احتدام التناقضات الاجتماعية، مع تدهور مستوى عيش الاغلبية الكادحة في البلدان العربية، وتوسع صفوف الفئات المسحوقة. وبشكل عام، فقد أدى تعميق التبعية للامبريالية والافلاس الاقتصادي الى التدهور السريع والمتواصل لوضاع الطبقات الشعبية العربية، مقابل تمركز الثروة بين ايدى الفئات الاجتماعية المسيطرة التي وجهت "التنمية" الاقتصادية لتلبية حاجياتها وتنمية مصالحها هي ونمط الاستهلاك الخاص بها المقلد والمكمل لنمط الاستهلاك السائد في الانظمة الرأسمالية المتطورة، وذلك مقابل ضرب وتخريب نظام الانتاج الموجه لتلبية حاجيات القسم الاعظم من المجتمع، وعلى رأسه جماهير المنتجين. وهكذا، فان تناقضات النمط الرأسمالي التبعية السائد في البلدان العربية قد خلقت "نخبة تعيش في العصر النفطي ومجتما يرتد في نمط حياته الى العصر الحجري". (د. برهان غليون: "ملاحظات حول الدولة في المجتمعات النامية: آليات العنف والسيطرة"، الفكر العربي المعاصر، العدد: ٢ .

X

لهذا السبب، هناك اتجاه لا انتاجي يسود السلوك الاقتصادي في أغلبية الدول العربية، بحيث تكون استراتيجية الافراد والمجموعات هي احتلال المواقع المناسبة في شبكات توزيع ودورة المداخل، لا في الانشطة الانتاجية التي تصبح بالتالي ذات فائدة ثانوية. ففي الاقتصاديات النفطية، كما في اقتصاديات "الانفتاح" نجد الانشطة الغالبة مرتبطة اما بالربح النفطي أو بالاستيراد والوساطة والمضاربات العقارية والمالية أو باحتلال المواقع المربحة داخل الوظيفة العمومية والادارة بشكل عام، وذلك سواء تعلق الامر بالخواص أو بالمؤسسات العمومية أو بالحكومات نفسها التي تساهم وتشرف على "تنظيم" اقتصاد الربح السريع، لا على اقتصاد الانتاج. وهذا السلوك المعمم يوجد في قلب الازمة الاقتصادية، وهو سلوك عقلائي لكنه ينتمي الى عقلائية أخرى غير عقلائية الانتاج بمعنى الكلمة!

في ظل مثل هذه الاقتصاديات التي يتزايد طابعها اللامتج، كما أشرنا،

يتسم تدخل الدولة بعدة تناقضات ، أولها التناقض بين الوظيفية " الانتاجية " للدولة من جهة ووظيفة جمع وتوزيع المداخيل ، لان هذه الوظيفة الاخيرة التي تساهم في الحفاظ على سلطة الطبقة الحاكمة وتبرير مشروعيتها يمكن ممارستها بسهولة أكثر مما تسمح به المؤسسات الانتاجية التي لا تظهر أرباحها الا على المدى الطويل . ولعل مثالي الجزائر والعراق هما الأكثر دلالة في هذا الصدد، ذلك أن ارادة ارساء قواعد الاقتصاد المنتج تصطدم عند سلطات هذين البلدين بضرورة مضاعفة استيراد المواد الغذائية ومواد الاستهلاك من أجل تخفيف التوترات الداخلية والحفاظ على نوع من التوازن الطبقي . كما أن هناك تناقضا بين الاتجاه التدخلية للدولة واندماجها المتعاطف في التقسيم الدولي للعمل ، بحيث يمكن أن نتساءل مثلا عن مدى عقلانية الصناعات البتروكيمياوية التي يوجه القسم الاوفر منها للتصدير . . والتي هي مع ذلك قطاع من "قطاعات الدولة" . ثم هناك أخيرا التناقض بين جهاز الدولة ومسؤوليات التدخل الاقتصادي نفسها، لما يميز هذا الجهاز من ظواهر البيروقراطية والعجز والفساد وانحاء الفواصل بين المصالح الخاصة والمصالح "العامة" ، مما ينعكس بالنتائج السلبية التي تعرفها المؤسسات العمومية في جل البلدان العربية .

الاساس الاقتصادي للعلاقات العربية

ان هيمنة ظواهر الربيع والانشطة غير المنتجة على تطور جل الاقتصاديات العربية تعطي مضمونا متميزا للاختلالات الداخلية والخارجية التي تطبع هذه الاقتصاديات . فالتحكم السياسي للطبقات الحاكمة في موارد النفط وتوزيع المداخيل تجعل الديناميكية الاقتصادية في خدمة تثبيت الوضع السياسي القائم محليا واقليميا وتؤثر بشكل خاص على قدرة البلدان غير النفطية المستفيدة من الحفقات والمساعدات النفطية، والتي يمكن تسميتها بالبلدان الموضوعة تحت المراقبة" ، مثل المغرب ومصر والسودان . واذا كان مقابل تلك المساعدات هو الاستفادة السياسية من موقع وامكانيات هذه البلدان ، فان الانظمة النفطية تحرص على أن لا يتجاوز هذا الدعم حدا معيناً حتى تبقى المصالح متبادلة والعلاقات السياسية دائمة . والحقيقة أن "استراتيجية الشريك الضروري" هاته تندرج في اطار أوسع هو الحفاظ على المصالح السياسية والاستراتيجية للامبريالية - الامريكية خاصة - في المنطقة العربية كلها واستفادتها من تكامل المواقع العربية المختلفة .

ان تفاعل هذه الاعتبارات هو بدون شك أساس العلاقات بين الانظمة العربية حاليا، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: الى أى مدى يمكن للحقنات الخارجية التي تتنفس بها الدول المذكورة أن تستمر وتمنع الانهيار الاقتصادي بها؟ وإلى أى مدى ستستمر الاختلالات الاقتصادية العربية بشكلها الحالي خلال النصف الثاني من الثمانينات؟ لا شك أن انخفاض العائدات المالية لدى البلدان ذات الفائض النفطي سوف يؤدي الى مراجعة ولو جزئية لحجم المعونات والتمويلات الموجهة لباقي الدول العربية. فالقسط الاوفر يعود للعراق (ربما ٣٠ مليار دولار منذ بداية الحرب) وسيستمر الوضع كذلك طالما المواجهة قائمة مع ايران. ومن ناحية أخرى، يلاحظ ظهور العجز في الميزان الجارى لكل من السعودية والامارات. فالسؤال المطروح اذن هو الى أى حد ستلجأ هذه الدول الى استعمال احتياطاتها المالية الهامة قبل أن تقرر التقليل الجدى للمساعدات والتحويلات والتي هي أداة حيوية في استراتيجيتها، كما سبقت الإشارة؟ وبما أن جل هذه الاحتياطات مودع في البنوك الامريكية، فان المسألة تعني أولا النظام المالي الدولي، المتحكم الحقيقي في توزيع الفائض النفطي. ولكن من جهة أخرى، يتعين أخذ المديونية المتفاقمة للعديد من البلدان العربية بعين الاعتبار، فقد بلغت الديون الخارجية سنة ١٩٨٢ حوالى ٢٢ مليار دولار في مصر و١٥ مليار في الجزائر، أما في المغرب فهي تبلغ ١٣ مليار دولار حاليا. ومن المؤكد أن الوضعية المالية للكثير من الدول العربية ستزداد تفاقما وتزداد معها صعوبات الحصول على الحقنات المالية، مما يعزز بشكل غير مباشر موقع الدول النفطية على الساحة السياسية العربية والدولية.

الهيمنة الامبريالية وطبيعة الانظمة

ان تفحص هذه اللوحة الاجمالية للمحددات الاساسية والاشكالات الحادة في الوضع الاقتصادي بالوطن العربي يلقي الاضواء على الكثير من الابعاد الرئيسية في العلاقات السياسية ما بين الدول العربية وعن اتجاهات تطور الوضع السياسي ككل. فهو يكشف عن حقائق جوهرية يمكن تلخيصها في:

— ان التجزئة التي يعيشها الوطن العربي لها مضمون اقتصادى مباشر، فالتبعية للامبريالية تمنح تكامل الامكانيات البشرية والطبيعية والمالية المتوفرة في

المنطقة، بل ان المستفيد من امكانيات التكامل هاته هو الشركات متعددة الجنسيات
والرأسمال العالمي بشكل عام .

– ان التحكم الامبريالي في الوطن العربي يقتضي من جهة أخرى محاولة
عزل مراكز الثقل البشري عن مواقع الطاقات النفطية والمالية، حتى تبقى البلدان
العربية مصدرا للخيرات والثروات واليد العاملة الرخيصة .

– ان دعم اسرائيل، دعما لا مشروطا، من طرف الامبريالية يشكل في هذا
الاطار شرطا حيويا من شروط الحفاظ على تبعية الوطن العربي وهدر طاقاته بشكل
دائم .

– ان استمرار واقع التبعية وتعمقه هو شرط استمرار وجود وهيمنة الطبقات
العربية الحاكمة، ما دامت هذه الطبقات وأنظمتها السياسية ذيلية ومتحالفة مع قوى
النظام الرأسمالي الدولي .

هذا الارتباط المصيري للطبقات الحاكمة العربية بمصالح ومراكز القرار
الامبريالية جعل مجموع النظم التشريعية والادارية والسياسية موجهها للحفاظ على
مصالح التحالف المذكور، عبر الحفاظ على بنيات التبعية، بما يقتضيه ذلك من نهب
وتخريب للطاقات الاقتصادية والاجتماعية للجماهير، ومحاولة اخضاعها بمختلف
اساليب وتقنيات القهر والقمع والتسلط التي تمارسها الدولة . ومن هنا يبرز دور هذه
الاخيرة، كمنظم للتبعية، في تفكيك المجتمع وتنظيم حرب طبقية حقيقية على
الطبقات الشعبية لمواصلة استغلالها والحد من مقاومتها . ذلك ان هذه العلاقة لا
يمكنها ان تستمر بدون "تحويل الدولة والسلطة الى جيش احتلال بمعنى الكلمة" .
(د . برهان غليون : المصدر السابق) .

وإذا كانت طبيعة الدولة في العديد من البلدان العربية تصطبغ من جهة
بالتقاليد الموروثة عن الاستعمار، ومن جهة أخرى بالتقاليد الاقطاعية والطائفية،
فذلك يعود الى تداخل وتمازج الاقطاعية والبرجوازية في طبقة واحدة وموحدة يجمعها
تساند طبقي شامل وليس مجرد تحالف سياسي . هذه الطبقة "الرأسمالية الاقطاعية"
كما يقول المهدي بنبركة تربطها بالطبقات الشعبية علاقات استغلال واحتقار،
وبلانظمة الرأسمالية الاوروبية والامريكية علاقات تقليد وخضوع، تنضاف الى سلوك
البدخ والتبذير الفاحش، وممارسة تقاليد العنف والعقلية السياسية الاقطاعية . ان هذا

الارث الاقطاعي النوعي للدولة والطبقات الحاكمة في البدان العربية، وامتداد أساليب الحكم السياسي الاقطاعي أو الطائفي في عصرنا الحاضر ليدلان على الجذور التاريخية للصراع الاجتماعي الدائرة رحاه اليوم . . وهو الصراع الذي يشكل بالنسبة للشعوب العربية نضالا طبقيًا ووطنيا في آن واحد، بل انه يكتسي بعدا قوميا في مواجهة الهيمنة الامبريالية على مجموع الوطن العربي .

ضرب قواعد السيادة الوطنية

وان المنطقة العربية لتحتل مكانة خاصة ضمن استراتيجية الهيمنة الامبريالية لما لها من أهمية جيواستراتيجية استثنائية، فهي تتحكم في مواقع أساسية، وخاصة الممرات الدولية (الخليج، باب المندب، قناة السويس، مضيق جبل طارق) والبحر الابيض المتوسط، وتشكل حزاما جغرافيا مقابلا لاوروبا ولافريقيا السوداء من الشرق الى الغرب، اضافة الى كونها، كما سبقت الاشارة مصدرا هائلا للنفط والثروات الطبيعية واليد العاملة الرخيصة، وسوقا هامة لترويج منتوجات الاحتكارات الغربية .

ومن أجل الحفاظ على هذه المصالح والحيلولة دون تعرضها للهلاك والتصدي لكل عمل تحرري ثوري يستهدفها، أعدت الامبريالية الامريكية خططا عسكرية تتمثل في تدعيم أساطيلها البحرية في المنطقة، واقامة وتعزيز الاحلاف العسكرية/ السياسية مع عدد من الانظمة العربية، وتقوية "قوات التدخل السريع" التي أعدت في بداية الامر للتدخل في المشرق العربي والخليج ثم وسع مجال تحركها فيما بعد الى شمال افريقيا والى افريقيا الشرقية والوسطى . ولكي تتمكن هذه "الفرق التأديبية" من التدخل في مناطق توجد على بعد آلاف الكيلومترات من الولايات المتحدة، بسرعة وفعالية، كان من الضروري انشاء قواعد عسكرية في عدد من النقاط الحساسة فوق الارض العربية تعمل على المراقبة والتجسس بشكل دائم وتستعمل كمحطات للتدخل السريع كلما اقتضت الضرورة . والجدير بالذكر ان سقوط نظام الشاه وتصاعد نضال الشعوب العربية قد جعل الامبريالية الامريكية تتجه نحو عدم تركيز امكانياتها العسكرية في بلد واحد، والبحث عن تنوع وتعدد حلفائها من المحيط الى الخليج، مع اللجوء الى الحلول المرنة فيما يخص توزيع القوات بالشكل الذي يسمح بتجميعها في نفس الوقت في المكان المناسب وبالسرعة والفعالية

المطلوبة، الشيء الذي لا يمنع تفضيل حلفاء دون غيرهم، وبخاصة "اسرائيل" في شرق الوطن العربي.

ففي اطار هذه الخطة، تم دمج جيوش كل من مصر والسودان والصومال وعمان من خلال مناورات "النجم الساطع". وفي هذا السياق أيضا، جاءت سياسة اللجان العسكرية المشتركة والاتفاقيات الثنائية، وما حققته من امتيازات وتسهيلات عسكرية نالتها الإدارة الامريكية في العديد من البلدان على امتداد الوطن العربي. وقد تضمنت الاتفاقيات المذكورة انشاء قواعد عسكرية أمريكية جديدة وتنشيط القواعد القديمة في البلدان المشار اليها، بحيث يكتمل الطوق العسكى المضروب على الشعوب العربية مع الدور الاساسي والمباشر الذي تلعبه "اسرائيل" ضمن هذه الاستراتيجية، باعتبارها ليس مجرد قاعدة أو محطة تستعمل لاهداف العدوان الامبريالي، بل كيانا استعماريًا مباشرًا وترسانة أمريكية ميثوتة في الجسم العربي، وذلك هو مبرر وجودها على الخارطة.

وهكذا، وفي الوقت الذي يستمر فيه اغتصاب فلسطين، والعدوان العسكى الصهيوني على الوطن العربي، هاهي الولايات المتحدة تحكم سيطرتها العسكرية على الوطن العربي من داخله، عن طريق عملائها المحليين: الرجعيات العربية. ان حصول الامبريالية الامريكية على قواعد عسكرية من المحيط الى الخليج وعلى تسهيلات خطيرة لاستعمال التراب العربي في هجوماتها العدوانية. . ليشكل انتهاكا صارخا للسيادة الوطنية، ويبين أن الرجعيات العربية ليست مندمجة في نظام النهب الاقتصادي الرأسمالي العالمي فحسب، بل في مجموع الاستراتيجية العسكرية والسياسية الرامية الى السيطرة على الشعوب وضرب التطلع الوطني المشروع للشعب الفلسطيني والتصدي لحركة التحرر العربية عموما.

نهج كامب ديفيد مستمر

فبموازاة هذا الانزال العسكى المكثف، ستشهد المنطقة ابتداءً من صعود ادارة ريغان في يناير 1981 بوجه خاص، تصاعد وتيرة الهجمة السياسية تحت راية "التسوية" و"التفاهم" من بين الرجعيات العربية و"اسرائيل"، في اطار الرعاية

الامريكية وبتنسيق من طرفها . لقد ركزت أمريكا على ايجاد صيغ لانقاذ اتفاقيات كامب ديفيد ، تمهيدا لتوسيعها وتعميمها . وفي هذا النطاق ، أولت منذ البداية دورا أساسيا للرجعية السعودية من خلال تقويتها ودعم نفوذها ، حتى تعمل على استغلال ثروتها النفطية ورصيدها المالي الهائل لفرض زعامتها على الساحة العربية من جهة ، وتعويض الفراغ الذي خلفه سقوط النظام الشاهنشاهي في ايران من جهة ثانية . وفي هذا الاتجاه ، جاء تشكيل مجلس التعاون الخليجي ليقتنن الدور السعودي ويعمق هذا التوجه . ومع فشل مشروع فهد في تحقيق الاجماع حوله في قمة فاس الاولى ، وبعد مقتل السادات ، ركز التحالف الامبريالي الرجعي خطته على فك عزلة النظام المصري والانطلاق من التطبيع الاسرائيلي / المصري كأمر واقع وكأرضية لاستمرار التسوية .

والحقيقة أن الانظمة الرجعية العربية لم تطبق في يوم من الايام قرار "المقاطعة العربية" ، لان موافقتها على قرار قمة بغداد لم ينطلق في الاصل من عداؤ لأمريكا أو معارضة لنهج كامب ديفيد ، وانما خوفا من غضب شعوبها ، بل انها استمرت تخدم هذا النهج بشكل غير صريح ولكن مباشر ، عبر تكريس وتعميق التبعية السياسية للإدارة الأمريكية واخضاع المنطقة كلها للنفوذ الامبريالي .

وهكذا باشرت الرجعيات العربية ، بزعامة السعودية ، التفتيح العلني على النظام المصري من أجل تعريب مسلسل الخيانة ، وذلك بعد مرور التطبيع المصري / الاسرائيلي الى مرحلة متقدمة على اثر "ارجاع سيناء" و "تصفية الخلافات الحدودية بين البلدين" . وفي الوقت الذي قامت أمريكا بتقوية الترسانة العسكرية السعودية عبر صفقة طائرات الاواكس لتعزيز دورها القيادي للرجعيات العربية ، ضاعفت من القوة العسكرية الصهيونية ورفعت علاقاتها معها الى مستوى أقصى من خلال توقيع الاتفاقية الاستراتيجية مع "اسرائيل" ، مؤكدة موقع الدولة الصهيونية في المنطقة كموقع استراتيجي هجومي متميز .

في ذات الوقت ، قطع العدو الصهيوني خطوات على طريق تصعيد عدوانه في المنطقة وذلك بضرب المفاعل النووي العراقي ، وضم مرتفعات الجولان ، والقصف المستمر للأراضي اللبنانية قبل اجتياحها في صيف ١٩٨٢ . كما قطع خطوات أخرى على طريق تحقيق هدفه الرامي الى تقنين احتلاله الاستيطاني للضفة الغربية وقطاع

غزة، تحت ستار مشروع "الحكم الذاتي" و"حل" مشكلة الفلسطينيين . وقد جمع الكيان الصهيوني بين أسلوب التصفية السياسية والقمع الوحشي العنصرى الموجه يوميا ضد جماهير الشعب الفلسطيني الصامد ، في محاولة يائسة لضرب تمثيلية منظمة التحرير الفلسطينية كمدخل لتصفية الثورة الفلسطينية .

غير أن مقاومة الشعب العربي الفلسطيني ، وانتفاضاته واضراباته ومظاهراته اليومية ومواجهته المباشرة مع قوى العدو . . فاقت كل التوقعات والحسابات الصهيونية ، وأكدت للعالم كله أن القرار الاخير في يد الشعب الفلسطيني وأنه مهما بلغت دقة التآمر العدواني ومهما وصل عنف القمع الوحشي وحرب الابادة ، فلا سلام ممكن دون احترام الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير . وأمام قوة الصمود الجماهيري ، اضطر العدو الاسرائيلي لتشديد القمع ومحاصرة المدن والقرى وفرض حظر التجول والتقتيل والاعتقال الجماعي ، في نفس الوقت الذى كان يمارس فيه قصفه المدمر على بيروت وجنوب لبنان لضرب التلاحم الفلسطيني اللبناني وتكسير صموده وقوته .

منعطف حرب بيروت

وهكذا جاء الاجتياح الصهيوني للبنان في ظرف عربي عام يتسم بتمكن التحالف الرجعي الصهيوني الامريكى من تحقيق مكاسب عدة ، ومن تدشين الخطوات الاولى على طريق تحقيق مكاسب اخرى . وما من شك في أن المقاومة اللبنانية / الفلسطينية للغزو الصهيوني قد شكلت منعرجا حاسما في مجرى الصراع ضد العدو الصهيوني والامبريالية وطابورها الخامس ، الرجعية العربية . لقد حرص النظام الصهيوني منذ بداية غزوه البشع للبنان على تأكيد اهدافه البعيدة من هجمته الجديدة ، وهي تصفية منظمة التحرير الفلسطينية عسكريا وسياسيا ، كخطوة أولى ضرورية لتمير مشروع التآمر ، مشروع الحكم الذاتي المزعوم . ذلك أن الخلاصة الاساسية التي فرضت نفسها كحقيقة راسخة ، طوال الاشهر التي سبقت غزو لبنان واحتلاله ، هي التفاف الشعب الفلسطيني داخل وخارج الارض المحتلة حول منظمته وقيادته الشرعية ، منظمة التحرير ، واصرارها على حقوقه الوطنية المشروعة في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة .

ان هذه الحقيقة الصلبة وضعت مواه مرة كامب ديفيد وكل أطرافها في طريق مسدود . ومن هنا كان اصرار الصهيونية والامبريالية على تحطيم منظمة التحرير بوصفها عرقلة رئيسية في وجه مخططاتها الرامية الى وضع الوطن العربي تحت هيمنتها الكاملة . لقد استخدم العدو في غزو لبنان امكانيات مادية وعسكرية فائقة كما ونوعا لتحقيق هذا الهدف المباشر . غير ان العدو الذي تعود مع الانظمة العربية على الجولات العسكرية الخاطفة والرابحة وجد نفسه هذه المرة امام صمود شعبي بطولي في أطول معركة حربية منذ فرض الكيان الصهيوني المصطنع على المنطقة . فرغم الخسارات المادية والبشرية التي أصابت القوات الفلسطينية اللبنانية، في ظل التخاذل والتواطؤ العربي الرسمي، لم يتمكن التحالف الامريكي الصهيوني من تتويج غزوه العسكري بانتصار سياسي يضع الشعب الفلسطيني تحت مظلة "الحكم الذاتي" ويحشر لبنان في مسيرة كامب ديفيد، بل على العكس من ذلك، توسع العطف الدولي مع القضية الفلسطينية، وأصبحت الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني معطى ثابتا وحقيقة ساطعة لا يمكن تجاوزها أو القفز عليها .

وإذا كان الشعب اللبناني يقواه الحية، والثورة الفلسطينية قد عبرا عن استعداد قتالي هائل ومعنويات نضالية عالية وصمود بطولي . . فان الانظمة العربية أعطت الدليل مرة أخرى عن تخاذلها المخزي وتواطؤها العلني أو الضمني مع مواهمة التصفية التي كانت تستهدف مصير الثورة الفلسطينية ومصير لبنان وعروبته ووحده . فسواء خلال الاحداث أو بعدها، لم تحرك الانظمة العربية ساكنا، مكتفية بالتنديد اللفظي، مجمدة قواتها وطاقاتها العسكرية والمادية، ومستمرة في علاقات الود والتواطؤ مع الولايات المتحدة . . لكنها لم تكتف بذلك، بل طوقت كل المبادرات أو التحركات الجماهيرية ومارست حصارا اعلاميا موازيا للحصار الصهيوني على بيروت . فقد أبى الحكام العرب الا أن يتوجوا صمتهم التأمري وجمودهم المتواطئ بكم أفواه الجماهير وشل طاقاتها . وبعد أن انتظروا " مرور الزوبعة"، انعقدت القمة العربية، لا لرسم خطة عربية دنيا لمواجهة الظروف وتوفير الامكانيات العملية لذلك، بل لتسجيل الوضع القائم، والاكتفاء باعادة تسجيل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، مضيئة اليها اعترافا ضمريا مجانييا بالعدو الصهيوني، مع تكريس القمة للمراهنة على الولايات المتحدة وللتفتح العربي على النظام المصري حتى يبقى الباب مفتوحا امام الرجعية العربية، وباسم الاجماع، لمواصلة سياستها

التواطئية مع التحالف الامبريالي الصهيوني لتعميم كامب ديفيد على عموم المنطقة العربية .

حلقة تأمرية جديدة

وبالفعل، ما ان جدد شروط جديدة في الوضع العربي، على اثر الاجتياح الصهيوني للبنان من جهة، وفي ظل استمرار الاستنزاف الناتج عن الحرب العراقية/ الايرانية من جهة ثانية.. حتى ظهرت الدعوة بشكل صريح الى "عودة مصر للصف العربي"، مخفية وراءها في الواقع الدعوة الى تعميم التطبيع واعادة الاعتبار لدور النظام المصري بالتزاماته وارتباطاته مع العدو، وفي اطار نفس النهج الاستسلامي التأمري على القضية العربية، معززا بـ"اجماع استراتيجي" يمتد من باكستان الى مصر ومن تركيا الى السودان، مروراً بدول الخليج المنتجة للنفط وبالارتكاز على المحيط كقاعدة خلفية.

وهكذا نشطت التحركات الرجعية العربية في اتجاه البحث عن تسوية "ممكنة" للصراع العربي الاسرائيلي بالشكل الذي يتوافق وشروط "السلام الامريكي" الضامنة للمصالح الامبريالية الصهيونية في الشرق الاوسط، على قاعدة اعتبار أن أمريكا دائما هي الطرف الحاسم، أي أنها حسب الصيغة المشهورة تملك ٩٠٪ من أوراق "الحل" في المنطقة.. هذا هو ما حرك بعض الانظمة العربية، وفي مقدمتها الاردن، لاستغلال الوضعية الصعبة التي تجتازها منظمة التحرير الفلسطينية وتأويل مقررات قمة فاس بما يتماشى مع متطلبات مخطط التصفية. ويتنسيق من الولايات المتحدة، انطلق محور عمان/ الرياض/ القاهرة في قيادة الالتحاق بركب كامب ديفيد في اشواطها الاخيرة، بحجة أن "المشروع العربي للسلام" يحتاج الى ديناميكية لتحريكه، أي بعبارة أخرى الى تنازلات جديدة في اتجاه تطابقه مع مشروع ريغان نفسه وليس أقل من ذلك.

وهذا ما كرسته القمة العربية الطارئة بالدار البيضاء بمراحتها على "الخيار الاردني". وان ما قيل عن "نجاح" هذه القمة في الحفاظ على شروط "العمل العربي المشترك" وعن "حكمة" الحاضرين للقمة في الابقاء على "التضامن و"الاجماع العربي".. انما هو كلام مغلو ومضلل ولا يمت للواقع بصلة. فمن الواضح أن تفاوت

المصالح والخطط بين الاطراف العربية الحاكمة، والاعتبارات الداخلية التي تضغط على كل طرف، وكذا نوعية التعامل مع القضية الفلسطينية. كل ذلك يمنع قيام العمل المشترك اللهم الا كمجرد حبر على ورق. ان خطاب "الاجماع" هذا انما يرمي في الحقيقة الى تحويل الانظار عما يجري فعلا على الساحة العربية من خطوات تطبيقية لنهج التصفية والاستسلام، جنبا الى جنب مع تكثيف الهيمنة الامبريالية على وطننا العربي بمختلف أشكالها العسكرية والاقتصادية والسياسية، بما يرافق ذلك من تخريب للطاقت الاقتصادية وارتهان للمقدرات الاستراتيجية وهدر لحقوق الانسان العربي وتفريط في حقوقه الوطنية والقومية. ثم ان خطاب "الاجماع" قد تستر هذه المرة وراء الادعاء بأن قمة الكبار (أى لقاء ريغان/ غورباتشيف في الخريف الماضي) قد تتمخض عنه "يالطا" جديدة، مع وضع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على قدم المساواة في مسؤولية أزمة الشرق الاوسط، وفي ذلك تغليط وتمويه عن حقيقة التحالف الامريكي الصهيوني الرجعي، رغم وضوحه بالنسبة لكافة الجماهير العربية. هذه الجماهير وقواها الوطنية والديمقراطية التي ناضلت وتناضل حقا ضد الاحتلال والاعتصاب الصهيوني، وهي التي عليها أن تنمي عناصر التضامن فيما بينها، ما دامت هي صاحبة الاجماع الحقيقي: الاجماع الشعبي من أجل التحرر والاستقلال الوطني وبناء المجتمع الديمقراطي.

من ناحية أخرى، فان ما جرى ويجري من مؤامرات جديدة في لبنان - وبخاصة في المخيمات الفلسطينية وفي مدينة طرابلس - انما يصب في نفس المخطط التصفوي الهادف الى اضعاف المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية الواحدة تلو الاخرى. وبذلك فهو يلتقي في خندق واحد مع المصالح الامبريالية والصهيونية في المنطقة. كل هذا في الوقت الذي تتطور فيه أشكال الصمود الشعبي في جنوب لبنان وفي الارض المحتلة وتحتاج الى الدعم والمساندة، لا الى استباحة الدماء الفلسطينية واجهاض تضحيات الجماهير في لبنان.

واقع القضية الفلسطينية

ان القوى التصفوية لم تعد تكلف نفسها عناء اخفاء أهدافها، بل هي تتحرك اليوم بسرعة للتعجيل بتمرير المخطط التصفوي ومحاولة تركيع المقاومة

الفلسطينية، على قاعدة "الاجماع العربي" الذي ما هو في الحقيقة الا غطاء الاعتراف بدولة اسرائيل"، ذلك أن الانظمة الرجعية العربية ضد قيام دولة فلسطينية مستقلة، وهي تتعاون فيما بينها.. لمنع تحرير الاراضي المحتلة، رغم التصريحات الرسمية والمزايدات الرامية الى احتواء ومن ثم تشويه الشعارات الوطنية وحتى الثورية لحركات التحرر.

وهكذا، نجد الرجعية السعودية تدعم كلا من النظامين المصري والسوري للحيلولة دون قيام تحولات ديمقراطية فيهما واعاقتها أطول أمد ممكن، لان تحررها، وتحرر باقي الشعوب العربية، هو منطلق النهوض القومي للوطن العربي بمجمله. وفي هذا الاطار أيضا، تتبين أهداف "المصالحة" السورية/ الاردنية من جهة، ومن جهة ثانية تحركات النظام الاردني اتجاه فلسطينيي الضفة الغربية وما ترمي اليه من هجوم وتشويش على منظمة التحرير الفلسطينية، فائدة النضال الوطني للشعب الفلسطيني ومثله الشرعي الوحيد .

هذا اذن هو المحيط التأمري الجديد الذي تعيش ضمنه القضية الفلسطينية حاليا. لذلك يجدر بنا لاول وهلة التأكيد بأن بعض المواقف الصادرة عن أكثر من جهة والتي تشمت وتشهر بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتذهب الى حد اتهامها بالخيانة وتخرس في ذات الوقت عن مسوءوليات وخيانات الانظمة، بما فيها تلك التي تدعي الوطنية والتقدمية في المنطقة وتمارس القهر والتسلط على شعوبها وتحاول جاهدة ممارسة الوصاية على مسيرة الشعب الفلسطيني لاستغلالها لحسابها الخاص.. ان هذه المواقف الخاطئة تلتقي موضوعيا في نفس خندق أطراف التصفية والخيانة الحقيقيين. كما أنها تعبر في الواقع عن التشكيك في مقدرة الشعب الفلسطيني واطارته التنظيمية على صيانة خطه الوطني المستقل ومعالجة مشاكله الداخلية بنفسه، والتقدم رغم الحواجز والصعوبات، في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

أجل، ان منظمة التحرير الفلسطينية لا زالت تعاني من بعض الانزلاقات والخلافات الداخلية التي تمس ممارسة الخطة السياسية الفلسطينية، والتي ينبغي معالجتها بالحوار الديمقراطي السليم داخل أطر المنظمة نفسها حفاظا على خط

ثورة وعلى التفاف ابناء الشعب الفلسطيني حولها . لكن ما يزيد الوضع الفلسطيني تعقيدا هو تدخل ومناورات الانظمة، في اطار الحلقة التآمرية التي أشرنا اليها، والتي ترمي الى تعطيل المقاومة الفلسطينية أو استدراجها الى مخطط التصفية، وهي محاولة يائسة، لانها تتجاهل حقيقة صلبة حققها نضال الشعب الفلسطيني على مدى أكثر من جيل، ألا وهي التمسك المطلق بهويته الوطنية والتأهب في أى وقت للدفاع عنها وصيانتها، لانها الضمانة الكبرى لمواصلة مسيرته التحررية ومواجهة العدو الصهيوني بكافة الاساليب المتاحة له . . وهذا ما يؤهل لافشال المخططات التصفية الجارية، كما أفشل سابقتها .

حرب الخليج : حرب الدمار لفائدة الامبريالية

في قلب هذه الحلقة التآمرية الجديدة، تستمر احدى أكثر الحروب جنونا ودمارا، الحرب العراقية الايرانية التي دخلت عامها السادس في سبتمبر الماضي . لقد أدت هذه الحرب المدمرة لحد الان الى اسقاط مئات الالاف من العراقيين والاييرانيين (مليون قتيل حسب التقديرات الغربية) ، بل انها تطورت منذ شهر لتأخذ أبعادا مأساوية عبر القصف المكثف والمستمر للمدن والمواقع السكانية والمنشآت الاقتصادية والعمرانية، وباستعمال الاسلحة المحرمة دوليا . ورغم تضارب البيانات الرسمية الصادرة عن طرفي النزاع، فانها تؤكد في نهاية الامر حقيقة مرة، ألا وهي خطورة الخسائر المادية والبشرية لكلا الجانبين، أو بالأحرى للشعبين العراقي والاييراني .

وفي الوقت الذي يتواصل فيه تخريب طاقات البلدين وقدراتهما البشرية والمادية، يتكاثف الوجود الامبريالي الامريكي المباشر في منطقة الخليج، حيث يستمر حشد القطع البحرية العسكرية، وتعمق التبعية المالية والعسكرية والتكنولوجية للمنطقة ازاء المراكز الامبريالية .

هكذا تستمر اذن هذه الحرب المأساوية مكلفة الشعبين العراقي والاييراني خسائر لا تهم حاضرها فحسب، بل تعقد مسيرتهما نحو التحرر والتنمية، عبر تخريب اقتصادهما وارتهاان خيراتها ازاء السوق الرأسمالية العالمية . فرغم تعدد

الوساطات والنداءات، لا يبدو في الأفق القريب أى أمل بوقف هذا الاستنزاف
البشرى والمادى الخطير، ولا زال منطق وهمّ الحسم العسكرى وفرض الشروط بالقوة هو
الطاغى والسائد .

غير أن الحقيقة الجوهرية التي يجب ابرازها والالاح عليها، هي أن هذه
الحرب ما كانت لتستمر وتتصاعد لولا تغذيتها وادكاؤها مباشرة أو بطرق غير مباشرة
من جانب الامبريالية الامريكية والحلف الاطلسي واسرائيل، وذلك في اتجاه "فليواصلوا
قتل بعضهم البعض" على حد قول الجنرال رفائيل ايتان، قائد الاركاب الاسرائيلية
السابق. ذلك أن تسعير أوار هذه الحرب يرمي الى خدمة أهداف واضحة ومحددة
تجمع كل القوى الامبريالية وعملائها، وهي :

– تقوية وتشديد ارتباط كل من العراق وايران بالسوق الراسمالية العالمية،
من خلال امدار طاقتيهما وتحطيم قوتيهما وجعلهما مرتبطين بالحاجة الى هذه
السوق في كل صغيرة وكبيرة .

– توفير المبرر، عبر تصعيد الحرب، لتقوية الوجود الاسرائيلي المباشر
بالمنطقة، وتغطية التدخل الامريكي في حالة الضرورة باسم المصلحة الدولية وحرية
الملاحة وتوفير النفط . . .

– اعطاء الرجعية العربية تبريرا لتبعيةها المتزايدة للامبريالية، بحجة
درا الخطر الايراني ومواجهته .

– الهاء منطقة الخليج عن واجهة الصراع الاساسية مع العدو الصهيوني،
خاصة في فترة من ادق الفترات بالنسبة لمستقبل ومصير القضية الفلسطينية والمنطقة
ككل .

– اجهاض امكانات التحول الثورى الديمقراطى في البلدين، حيث شكلت
الحرب ولا تزال غطاء لخنق الحريات الديمقراطية وقمع القوى التقدمية. كما شكلت
الحرب ولا تزال منفذا لبروز قوى الثورة المضادة في ايران وتعاضم نفوذها .

ان هذه التوجهات والوقائع هي التي تفسر استمرار حرب محمومة وخيمة
العواقب على الشعبين الشقيقين وعلى طموحاتهما الحققة، لصالح معسكر الامبريالية
والصهيونية والرجعية العربية .

سياسة الانظمة . . والنضال القومي

ان الانظمة العربية بديليتها وتخلفها واقعا ووعيا وآفاقا، تشكل عائقا أساسيا في وجه المسيرة النضالية للشعوب العربية. وتتجلى هذه المسألة في واجهتين مترابطتين ومتكاملتين: واجهة داخلية وواجهة خارجية. فعلى المستوى الداخلي، يتركز الحرص الاساسي للانظمة العربية على تهमيش الجماهير وابعادها عن القرار والتوجيه. فمساهمة الجماهير لا تتعدى عند هؤلاء الحكام مفهوم دعم السلطة والتصفيق لمقرراتها. أما ابداء الرأي والقدرة على التعبير وعلى التنظيم وممارسة الحقوق الديمقراطية الدنيا، فهذه تعد جرائم توصل أصحابها الى غياهب السجون والمعتقلات والتشريد، فسواء تعلق الامر بأبسط مظاهر الحياة اليومية أو بأخطر القضايا الوطنية، فان الحكام العرب يتصرفون فيها كما يتصرفون في طاقات المجتمع وثرواته المادية والمعنوية، حسب مصالحهم الطبقية وفي دائرة نخبوية تصبح فيها المواطنة نوعا من الامتياز. ان تكبيل الطاقات الشعبية وقمع التحركات الجماهيرية بشكل منهجي يشكل مساهمة مباشرة في خدمة المخططات الامبريالية الصهيونية من جانب الحكام، ذلك أنهم بهذه السياسة يحرمون الثورة الفلسطينية من عمق جماهيري عربي واسع ومن دعم حقيقي لا يمكن أن توفره لها أطنان الاسلحة التي يكسدونها لحماية أنفسهم.

أما على المستوى الخارجي، فان الانظمة العربية بتبعيتها للرأسمالية العالمية وبمرامنتها وارتباطها بالولايات المتحدة بهذا الشكل أو ذاك، تجعل منها طابورا خامسا للعدو الامبريالي الصهيوني داخل الوطن العربي. فتعامل هذه الانظمة مع القضايا القومية لا يتعدى حدود محاولة توظيفها في تسكين تناقضاتها الداخلية وضمان استمرار مصالحها الطبقية وسيطرتها على رقاب الجماهير. ان هذا التعامل يفقد هذه الانظمة أدنى حد من الاستقلالية في رسم مواقفها، بل يجعلها خاضعة باستمرار لتوجيه الامبريالية الامريكية ومنفذا أميناً لمخططاتها ومناوراتها. وهكذا، فان ما أثبتته الاحداث الاخيرة (وخاصة منها قصف مقر م ت ف بتونس والعدوان العسكري الامريكي على ليبيا) وما تثبته الاحداث الجارية لهو غياب الحس الوطني الادنى لدى هذه الانظمة، وعجزها الهيكلي عن التصدي لابسط مقومات التضامن

القومي في وجه عدوى حضارى تتعدى اطماعه حدود فلسطين لتشمل الوطن العربي
بأكمله .

وهذا ما يكشف باللمس التناقض الصارخ بين الشعار والممارسة فيما يتعلق
بتعامل الانظمة العربية مع مسألة الوحدة التي تترجم هي بدورها التناقض بين سياسة
الانظمة والنضال القومي الحقيقي للشعوب العربية. فاذا كان شعار الوحدة شعارا
صحيحا في حد ذاته للرد على سياسة التجزئة والتقسيم، فانه تعرض ويتعرض للكثير
من التحريف والتشويه، حيث دأبت الرجعية العربية على احتواء هذا الشعار لافراغه
من محتواه وتحريفه عن أهدافه، عبر أطروحات "وحدة الصف العربي" و"الوحدة
الإسلامية" الى غير ذلك من الاحلاف الرجعية التي عملت على تعميم الخلط
والغموض كمحاولة لتضليل الجماهير وطمس صراعها ضد الطبقات الرجعية داخل
مجتمعها. ومن جهة ثانية، فان فشل تجارب "الوحدة" التي قامت في العالم العربي
واتسمت كلها بقصر النفس، قد مكن في آخر المطاف من توضيح الرويا وتقديم دروس
أساسية تتمثل في أن الوحدة لا يمكن أن تقودها العنوية أو الاعتبارات العاطفية، بل
يجب أن تتوفر في أساسها كل الشروط الموضوعية والذاتية التي ليس من الضروري
توفيرها ضربة واحدة، بل بالتدرج ولكن بالشكل الذي يضمن فعلا التقدم نحو تامين
مصالح الجماهير الشعبية وتعزيزها. فالوحدة الحقيقية لا يمكن أن تكون سوى وحدة
الجماهير، ليس بشكل عاطفي أو عفوى، ولكن بشكل علمي منظم، وبالتالي فانها
بالاساس وحدة الكادحين عبر وحدة تنظيماتهم السياسية والنقابية والاجتماعية بشكل
عام .

انها وحدة تسعى الى تسخير الطاقات الاقتصادية، بعد تحريرها وتجريدها
نهائيا من التبعية، وانجاز التكامل بينها لخدمة حاجيات الجماهير على امتداد
الوطن العربي، وتسعى الى تحرير ارادة هذه الجماهير وفرض سيادتها من خلال بناء
صرح ديمقراطية فعلية تفجر طاقاتها وتمكنها من المساهمة الفعالة في تسيير شؤونها،
وتوفير امكانية المعرفة المعممة والثقافة الوطنية للجميع، وتحضير كافة الشروط
المتكاملة لتحرير اقتصادى اجتماعي سياسي . . شروط تسمح بوضع أسس المجتمع
الاشتراكي واسترجاع مكانة الشعوب العربية ضمن الشعوب المتحررة وضمن مسيرة
التقدم الانساني، وخارج هذا المفهوم للوحدة بالجماهير ومن أجل مصالحها وعبر

مساقتها المنظمة، ليس هناك بديل آخر غير السقوط في الحلقات المفرغة من التجارب المنتكسة .

ان الوحدة بهذا المفهوم اذن لا يمكنها أن تسبق التحرير، وبالتالي فان أى محاولة لتوحيد أنظمة ذات الطبيعة المختلفة وأى تحالف مع الانظمة العريقة في الرجعية، في اطار وحدة الدول، لا يمكن أن يكون مصيرها سوى الفشل، ولن تكون تغطيتها للتناقضات القائمة سوى تغطية عابرة تنفجر بعدها الخلافات انفجارا تناحرية وهذا ما أثبتته فعلا معطيات التجربة .

شروط البديل القومي

ان التحرير والديمقراطية والوحدة شعارات وأهداف متلازمة ومتبادلة التأثير في أفق استراتيجي شامل، اذ لا وحدة بدون التحرر والديمقراطية، ولا تحرر بدون ديمقراطية أو في ظل الانظمة العميلة . . وبالتالي، فان أى مكسب يحقق على جانب من هذه الجوانب المترابطة يعد تدعيما ملموسا للنضال الشامل، وان النضال الذى تخوضه الجماهير الشعبية العربية، وان اكتسى أشكالا متنوعة ومميزات محلية مختلفة، يظل بالفعل في اتجاهه العام نضالا تحرريا ديمقراطيا وحدويا : انه نضال تحررى باعتباره يهدف الى تحرير كل أجزاء الوطن العربي من الاستعمار بشكله المباشر والجديد، ديمقراطي لانه موجه ضد أنظمة الحكم المطلق المستبدة الفارقة في التبعية والعمالة، وحدوى بوصفه يهدف الى القضاء على واقع التجزئة والتشرذم وتجنيد كل الطاقات لاعادة بناء وحدة الشعوب وتحقيق التكامل الاقتصادى والسياسي والاجتماعي الذى يحقق من القوة والانسجام ما من شأنه توفير الظروف الموضوعية اللازمة للتحرر الفعلي والشروع في مرحلة البناء الاشتراكي .

ان هذا التوجه العام هو الذى يسمح لكل حركات التحرر العربية التسلمح بخطط استراتيجي قومي شامل لمواجهة التحالف الامبريالي الرجعي المتكامل . . وفي نفس الوقت اغناء هذا الخط بالخصوصيات النضالية المحلية في مختلف الواجهات، في حين أنه يسمح بتكامل الطاقات النضالية والكفاح المشترك كسبيل لتطوير شروط البديل القومي . على أن التنظيمات الثورية التي ارتقت الى مستوى من الوضوح

الأيديولوجي يعبر عن طموحات الجماهير الكادحة قاطبة ويتجاوز الجمود العقائدي والنقل الميكانيكي لأوضاع مختلفة . . ان هذه التنظيمات ، رغم ظاهرة انتعاشها العامة في مختلف أجزاء الوطن العربي ، لا زالت تعاني من الضعف والعزلة نتيجة ظروف موضوعية وتاريخية معينة أو أخطاء في الممارسة والتقدير ، ولا زالت لم تفرض نفسها بعد كطليعة ثورية مسلحة أيديولوجيا بشكل سليم وقادرة على قيادة نضال الكادحين والالتحام به وتجنيد أوسع الجماهير الشعبية للإجابة على متطلبات كل مرحلة وما تطرحه من أهداف قريبة أو بعيدة المدى وسبك مجمل هذا النضال في اطاره الوطني والطبقي ذي الافاق الاشتراكية الواضحة .

وإذا كانت هذه المهام لا زالت تشكل الحلقة الأساسية في نضال القوى الثورية العربية ، فإن ايجاد صيغ التنسيق العملية بين هذه القوى حتى تصبح في مستوى مواجهة أعدائها وأعداء الأمة العربية جمعاء يطرح بنفس الإلحاح والأهمية ، في الوقت الذي أصبح فيه تحالف الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية متينا منسقا ، وترتب عن ذلك ردة يمينية شاملة تجتاح الوطن العربي من المحيط إلى الخليج من أجل تركيز مصالح الرأسمال الدولي والرجعية المحلية .

لكن إذا كانت توجهات وسلوك الانظمة الرجعية ، بمخاطرها الانية والمستقبلية لا زالت هي السائدة ، فإن الصمود الشعبي في فلسطين المحتلة وفي الجنوب اللبناني والانتفاضات والنضالات اليومية في أكثر من قطر عربي . . كلها دلالات واضحة عن امكانات المواجهة الحقيقية التي تزخر بها الجماهير الشعبية العربية إذا ما توفّر عنصر التأطير والوضوح السياسي .

ان نجاح القوى التحررية العربية في دعم وتعميم المبادرات النضالية في سبيل خلق شروط مواجهة حالة التردى التي يعرّفها الوضع العربي . . مرهون الى حد بعيد برفع شعارات وطرح مهام أساسية واضحة تسمح من جهة بتوضيح حقيقة الصراع الدائر ومحتواه وأبعاده ، وتعزل من جهة ثانية الانظمة الرجعية تمهيدا للحجم تحركاتها . وفي هذا الاتجاه ، يلزم العمل لبلورة مواجهة نضالية واسعة ضد مسلسل التسوية والعدوان على أساس المحاور التالية :

— مواجهة تطبيع العلاقات مع النظام المصري ، ما دام هذا الأخير مستمرا

في نهج كامب ديفيد، والوقوف في وجه كل الحلول الاستسلامية المندرجة في اطار "السلام الامريكي".

– جلاء كل القواعد الامريكية عن الوطن العربي، والغاء الارتباطات مع الامبريالية الامريكية، وحل اللجان العسكرية المشتركة والتحالفات الخيانية معها.

– دعم نضالات الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير، داخل وخارج الارض المحتلة.

– تمثين العلاقات النضالية التنسيقية الوجدوية بين القوى التحررية العربية، وتطوير مبادراتها المشتركة في اتجاه خلق تعبئة جماهيرية واسعة لمواجهة التصعيد العدواني الامبريالي والتصدي لمخططاته على كل الواجهات. كل هذا مع توطيد وترسيخ أواصر التضامن والمساندة مع قوى التحرر الوطني العالمية والاحزاب التقدمية والمعسكر الاشتراكي وكل القوى المحبة للعدل والسلام.

انها مهام لا تكتسي مضمونا وطنيا طبقيا وقوميا فحسب، بل تندرج في اطار أوسع هو اطار المصارعة مع القوات الامبريالية على الصعيد العالمي، وذلك هو البعد الاممي للنضال القومي.
